بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله

باب القدرة اعلم ان القدرة معنى يوجب مزية للجملة لاجل تلك المزية يصح منه ان يفعل ويسمى قدرة وقوة واستطاعة وطاقة وفيها مسايل

الاولى من مسايل القدرة

مسئلة اختلف الناس في اثبات قادر غير الله تعالى فقال جهم بن صفوان لا قادر في الوجود والامكان الا الله تعالى لا غير

ونحن فقلنا بل الله تعالى قادر على اختيار الافعال والعباد قادرون على افعالهم وهو مذهب الاشعرية والنجارية من المجبرة فانهم يقولون ان الله تعالى قادر والعباد قادرون لكن لا فاعل عندهم الا الله تعالى كما مر تحقيقه في كتاب العدل وقالت المطرفية لا قادر الا الله والادميون والملائكة واما سائر الحيوانات فلا قدرة لها بل مسخرة لا فعل لها ولا اختيار ونحن قلنا بل العباد قادرون فاعلون اذ وجدنا في الشاهد حيين صح من احدهما الفعل وهو الصحيح السليم دون الاخر وهو المريض المدنف فلا بد من مزية اختص بها الصحيح السليم على المريض المدنف والا لم يكن اولى بان يصح منه ما لم يصح من غيره مع استوائهما في كونهما حيين ولا يقال انها كون احدهما فيه خلق فيه الفعل لاستلزامه سد العلم بقادرية القديم تعالى

اي ليس للجهمية ان يقولوا ان المزية التي اختص بها من صح منه الفعل هي كونه خلق فيه الفعل دون الاخر لان ذلك يوجب عليهم ان لا يصح علمهم بقادرية القديم تعالى اذ لا دليل على قادريته الا صدور الفعل من جهته على سبيل الاختيار فاذا لم يكن طريقا الى كوننا قادرين لم يكن طريقا الى كونه قادرا قال مولانا عليه السلم واعلم انه لا يصح اثبات احدنا قادرا الا بعد ان يثبته محدثا وفاعلا لان ذلك هو الطريق الى القادرية ولا يمكن ان نعلق الفاعل بفاعله واحتياجه اليه على سبيل الجملة معلوم ضرورة وانما يرد الدلالة لتفصيل معنى ذلك التعلق والاحتياج هل تعلق احداث ام خلول فقط ام كسب كما يزعمون والدليل على ان احدنا محدث لفعله ما قد مر من وقوعه مطابقا لقصده ودواعيه وانتفائه بكراهته وصارفه على طريقة واحدة لا يختلف بحال ونحن نعلم ما سوى المؤثرات من العلل والاسباب والشروط فوجب ان يكون لنا مع افعالنا ما ليس لنا مع افعال غيرنا اذ لا نعرف وجودها وعدمها على احسابنا ما دلك الا

لان لنا في افعالنا ما ليس لا في فعل غيرنا فثبت انه يحتاج الينا وانما احتاج الينا لنحدثه اذ لا يحتاج في عدمه ولا في بقائه كما مر تحقيقه في اول الكتاب فاما ما يزعم الخصم من انه انما يحتاج الينا في كونه كسبا فمعنى لا يعقل معنى الكسب حتى يمكن جعله وجها للحاجة واذا ثبتت حاجته الينا فالمعلوم انه لا يحتاج الى مجرد ذاتنا لانها قد تزول الحاجة مع بقاء الذات عند الموت والعجز فلا بد من ان يكون احتياجه الى مزية لنا هي المؤثرة فيه وليس الا كونه قادرا لان الارادة والاعتقاد والتفكر لا يختص بفعل نفسه دون فعل غيره بل كما يصح ان يريد فعله ويعتقده يصح ان يريد فعل الغير ويعتقده ولا يختص بفعل نفسه الا كونه قادرا فثبت ان المؤثر هو الذات بواسطة هذه الصفة نعم وقد قدمنا ان بين من صح منه الفعل وبين من تعذر عليه مع اشتراكهما في كونهما حيين مفارقة وانها يجب تعليلها وانها انما تعلل بامر راجع الى الجملة لا الى الابعاض وان ذلك ليس الا كونه قادرا او كونها هذه الاصول مما لا مزيد عليه فلا حاجة الى اعادة نتائجها هنا خلا انا نذكر هنا ما ذكره الشيخ الحسن بن محمد لنعرضه على ما قدمنا فما وافقه عرف انه الحق وما خالفه نظرت في اي الكلام اصح ويعمل على ما هذا اكاليه رحمه الله عليك وهو العقل قال رضي الله عنه فان قيل هلا ثبت حاجة فعلنا الينا ولا تعلل كما في كثير من الاحكام التي لا تعلل قلنا ان فقد التعليل اذا اخذ بالعلم بالحكم وعاد عليه بالنقض صار التعليل واجبا قال مولانا عليه السلم وهذا مراد اصحابنا بقولهم ما اذا لم يعلل بطل وجب تعليله اي اذا لم تعلل بطل العلم بثبوته وعاد على ثبوته بالنقض قال وهذا امر دال الباب اذ الا ثبت حاجته الينا لا ولنا فيه تاثير فكون بالاضافة الينا احق من الاضافة الى غيرنا فكيف لا تعلل والحال هذه قال مولانا عليه السلم وهذا ان لم يبن على ما قد مر منا في اول الكتاب لم يعد للخصم ان يقول وما اعلمتم انا نحتاج افعالكم الحكم يوجب التعليل للحاجة الضرورية ام يعلم له اول ممنوع والثاني معدوم فلا بد حينئذ من التحقيق الذي قدمنا لتخصيصه قال والكلام مع من يعلله فانه لا يؤثر في العالم بالحكم بل الحكم معلوم وان لم يعلم علته قال مولانا عليه السلم ولا بد من توجيه هذا الكلام بما قدمنا قال فثبت بهذا ان احدنا قادر وتحقيقه انه صح منا ما تعذر على المريض المدنف مع اشتراكهما في الارادة والالة

ونحوها فلابد من امر لاجله نصح منا ما نعدر عليه وهو القدره قال
مولانا عليلم وفي هذا اشاره الى ما قدمناه في تحقيق هذه الطريقه
قال فان قيل انما نعدر من المريض لمانع قلنا المانع ضد الفعل ولو كان
فيه ضد لكان كما نعدر منه ان نحرك نفسه نعدر منا ايضا لاجل ذلك
الضد وهو السكون لان المنع ان كان من الله تعالى فمراده بالوجود اولى وان
كان من العبد وجب ان نحسن المريض باعتماده لان القادر بالقدره لا يفعل
الفعل في غيره الا على هذا الوجه فان قيل ان الممنوع من الفعل قادر
عليه والفعل معدر منه فلا يكون المعدر امارة فاصله بين القادر وغيره
لتساوي حال القادر الممنوع وحال العاجز فلنا المنع شئ وجود الفعل
والقدره شئ آخر فلو زال المنع لبقي منه الفعل والمريض فقد زال عنه كونه قادرا
ولا نقدح فيما ذكرناه كون الفاعل قد يؤثر في ذوات كثيره دون الفعله لما كان
نسبه الفاعل الى الكل على سوى دون نسبته الفعله بافترقهما من هذا الوجه
من وجه اشتركا فيه الوجه الذي قدمنا وكذلك لا يقدح الفرق بينهما من حيث
ان القادر له كونه قادرا على الاساضات كثيره دون الفعله لانه وان كان
هكذا فالذي يؤثر في هذا الفعل هو صفته واحده والا اقتضى كون الفعل
الواحد بعده والابد من قادر واحد فجرى تاثيرها مجرى تاثير الفعله لصفته
واحده فما تؤدوه **فان قلت** وما الدليل على استحاله الحال الفعله
لا كون صفه واحده **قلت** قد قدمنا طرفا من ذلك لكنا نذكر الان
ما يليق بهذا الموضع وهو ان نقول لو نفعدت الفعله في اليها الى الاكثر من معلول
واحد لفعدت ولاختص موجب معلولات لاساهي مثاله ومحله فيجب
القدر القادر به والعالمية والجاهلية والمريدية والكارهيه وغير ذلك
وذلك مستلوم صحته كون احدنا عالما جاهلا ساهيا واحد مريدا كارها كذلك
اذ لا احتضاص لمعلول بعاد دون اخر وما اداى الى المحال وجب القضا باحاله
فان كشف لنا ان الفعله الواحده تتضمن ان يوجب اكثر من معلول احد **بسه**
واذا بطلان صحه الفعل في دليل القادر به فاعلم انها ما يدل على تقدم
ثبوت القادر به على وقوع الفعل لان ذلك الوقت هو وقت الصحه والابدال
على انه قادر حال وقوع الفعل واما نعلم استمرار هذا الدليل احركما ستبدل

على

على اسمرار قادر به القدم كونه قادرا به الفعل لا لمجرد صحه الفعل منه
فلابد من علمنا علم بثبوت القادر به وعلم اخر باستمرار هذا الحكم وانما نعلم ايهما
من اذا اعلمنا ثبوت قادر به القدم وعلمنا انه لا يتعين صحه علمنا بالعلم
الاول استمرار قادر يته لا بعلم ثان عن العلم بثبوت قادر منه وهذا
منه بنا على اصله في العلم الجملي والتفصيلي وسياتي تحقيقه **بسه قال**
مولانا عليلم و اعلم ان طريقنا الى ثبوت القادر به صفه راجعه
الى الجمله موجه عن القدره انما هو وقوع الفعل لانه هو الحكم الضادر عن الجمله
فكشف عن مقتضى له راجع الى الجمله لان مجرد صحه الفعل لم تضادر عن
الجمله اي مزيه ثابته للجمله لا للاحاد فستلزم ذلك مؤثرا راجعا الى الجمله
ولسن كذلك فافهم هذه الدكته فقد اطولنا الكلام في تحقيقها في
مسئله قادر في اول الكتاب **مسئله و اتفقت البهمسه على ان الحيوان**
قادر بقدره قالوا **و القدره هي عرض يحل فيه فيوجب للجمله حالا** وقد
قدمنا تحقيق الحلول وكيفيته وتغاير الجمله والمحال في باب الصفات وقالت
المطرفه لا قدره للحي عند الملكه والاد مين من الحيوان وانما افعاله محلوقه
فيه وقال **النظام** في **ابو علي الاسواري والاصم** كل حيوان فهو **قادر**
لنفسه اي قادر بنفسه صفه واجبه له كوجود الجوهر والجواهر قال **مولانا عليلم**
وهو مبني على اصلهم في ماهيه الحيوان وانه عندهم الحد الظاهر وانهم يعللون
الحي حتى اعتر الحشم والغرض فادر الله انه وانما افترق الباري تعالى بكونه حادرا
والباري تعالى عدم والجمه **لنا** على هؤلاء المخالفين لنا اما المطرفه فبالعدم واما
الاخرون فوجهان احدهما ان مذهبهم هذا مبني على اصل قد افتدناه فيما
مضى وثانيهما ان نقول لا شك انه وقع **منا الفعل** مع جواز
ان لا نفع والحال واحده وهو كونها حيا فانها خاصله مع تعدر الفعل فلم تجد
حصولها مع صحته والشرط انصاا واحد وهو المسمه المحتوصه بان سمه الحيه
خاصله للحي عند تعدر الفعل فاحد خصوصها عند صحته فرع منه الفعل
تعذر ان لم يكن فرع منه لم تخلف خاله في كونه حياسا سه مخصوصه وقول
ان صحه الفعل منه عند تعدره امكان لاختلاف ذلك عليه **فلابد من امر**
تحدد له لاجله اتم ناسم تعذر تا اصول حسنه اولها الزاحنا فرع منه الفعل

والرابع انه لا بد من امر لاجله صح مع جواز ان لا يصح والخامس ان ذلك الامر
ليس الا وجود مغنى وهو الذي عبرنا عنه بالقدرة اما الاصل الاول فقد
تقدم الكلام عليه في مسئله قادر واما ان صحه الفعل حصلت مع الجواز
فقد قال بن مويه انها لو وجبت للقادر لم يكن بم ما يقتضي وجوبها الا الذات
او ما هي عليه فيلزم استواء الاجسام في كونها قادره وان لا يختص مقدوره
جسما وقد اوان مائل قادر بنا قادر به القديم وان لا سفا صل القادرون
وان لا يخرج عن كونه قادرا مع نفا الذات قال مولانا علم و هذا صحيح
الا ان لحصم وهو النظام وا نوعلى بنان عمان في كون الحي جسما كما تقدم فلا
يلزمهما استواء الاجسام واما نعه الوجوه فلا زمه فان قيل هلا كان
صحه الفعل مقتضاه عن الحيه قلنا لو كان كذلك للزم استواء الاحياء في
القادرين به وعدم نفا صلها وعدم الحصال المقدورين لا نها تكون مع المقدورين
على استواء فيلزم ان نصح الفعل بكل ما يصح به الادراك والمعلوم ان بعضها
يدرك به لا يصح به الفعل كصحه الاذن وان لا يفترق حال الاسنا في صحه
ومرضه وان نصح مقدورين بين قادرين لحصل الحسه في الاحياء واما الامر الثالث
وهو ان الحال واحده والشرط واحد فلا شك ان الحيه والسه خا ختلاف حال
صحه الفعل من احدهما وحال بقدره من المرض ونحوه وهذا الاشكال فيه واما
الاصل الرابع وهو انه لا بد من امر لاجله حصلت الصحه مع جواز انه لا يحصل
فقد تقدم ان ذلك معلوم ضروره في الكاسنه فكذلك في القادر به وفي كل
ما حصل مع الجواز واما الاصل الخامس وهو ان ذلك الامر ليس لا وجود مغنى
فلما تقدم في اثبات الكون لكنا نذكر ما يخص هذا الموضع وقولنا لا بد ان
يكون قادرا بالفاعل المقدم من انه لا بقدر على جعل الذات على ضعفه في حال
بقائها ولا نه الى ان لا يختص المقدور جنسا ولا عددا اذ لا يخصه الا المغنى
ولان الضعف الذي للفاعل يرجع الى الاعراض كالوجود فكان يلزم ان نصح
منه الفعل بكل الاعراض والمعلوم ان بعضها لا يصح به الفعل كصحه الادراك
وكر مغنى ذلك بن مويه قال مولانا علم ولقائل ان يقول انك انما
الزمت هذا الوجه بنا على ان كل ضعف بالفاعل ولا بد ان يرجع الى الاعراض
كما ان ضعف الوجود والخصم ان نان عك ونقول لا سلم ذلك الا لو كان الفعله

في رجوع ضعفه الوجود الى الاعراض هو كونها بالفاعل وانا لا اسلم ذلك
واما الدليل عليه بل القول ان نسا الفاعل جعل الضعف المقدوره له نرا جعه
الى الاعراض وان سا جعل لها نرا جعه الى الجمله فقط ولا مانع من ذلك
فالاولى الاستدلال لما قدمنا من انه لا يتعلق قادر به الفاعل بالضعف على
حيالها لما يلزم من صحه استغنا لها بالمتعلق وذلك محال فما ادى اليه فهو محال
فاذا بطل كون القادر به بالفاعل لزم كونها مقدوره لا بها جارحه ولا حاوين
الصفات الما انوفه الفاعل والمغنى واستدل ابوهاشم على ان القادر به
مقدوره باختلاف الاعضا في القوى اذ لو كانت بالفاعل لما اختلفت وان سبت
قلت وحدنا القادر يختلف حاله في القوه في الاوقات ولو كانت بالفاعل لما
احتلفت حاله قال مولانا علم وهذا وجه حسن حلا انه مبني على ان
الضعف الذي للفاعل لا يصح لوجود ها كالوجود والخصم ان ينازع في ذلك ويقول
لم يصح لوجودها ولا وجه للمنع من ذلك فاما القياس على الوجود فلا يصح الا
لو كانت العله في امتناع لوجود كونه بالفاعل والخصم لا يسلم ذلك بل يقول
لا معنى لوجود الوجود لانه حروج من عدم فلا يتعقل فيه التزايد بخلاف
القادر به فان التزايد فيها يتعقل فلا يصح قيا س احدهما على الاخر واستدل
بن مويه بان القادر به لو لم يكن لمعنى لصح مزاحمه نا الاختراع والا متنعنا عن استعمال
الالات في الفعل اذ لا وجه يقتضي الاحتياج الى استعمال الاله حينئذ قال
مولانا علم وهذا وجه قوي جدا الا حتج من قال بوجوب القادر به في
الحيوان بان قال كونه حيا يوجب كونه قادرا بشروط الصحه كما يوجب كونه مدركا
بشروط ارتفاع الموانع قلنا هذا باطل ما قدمنا من انه يلزم ان لا يختص المقدور
جنسا ولا عددا وان نصح مقدورين من قادرين بالحيه فيلزم مما قال القادر به
مسئله واختلفوا انا نرى ما هيه القدره فقالت المعتزله من المعتزله ان
القدره عرض ولنشت بجسم وقال هشام بن سالم وضرار بن عمرو وحفص الفرد
بل هي جسم ذلك الجسم لعضل العالمين وقال هشام بن الحكم وهشام
الاثر مني بل هي ما لا يتم الفعل الا به من الله وغيرها من وقت ومكان لكن
الامر مني العبد بان قال بان كل ذلك مقدم على الفعل غير مقارن له واذا
اردنا الرد عليهم قلنا لو كانت القدره جسما كان عموما جميعا لما الاولون من نفي

القادر وما هيته

مثال ذلك ما نقوله في ماهية الجسم انه العرض الطويل العميق فهذا مطابق
اذ لو نقص الالفاظ احتمل وقال بعضهم الممكن هو كلام وجيز دال على امرين
الشيء عما سواه وقال بعضهم هو كلام مختصر جامع لما تقوده عن التفصيل والحد
ينقسم الى حقيقي ورسمي فالحقيقي ما تناول ذاتيات المحدود التي لا يكون هو ما هو
الا بها كما ذكرنا في حد الجسم والرسمي ما تناول لوازم المحدود التي لا يكون هو ما هو
دونها وذلك كما نقول في حد القبيح انه الفعل الذي يستحق فاعله الذم من
المختار من حيث هو كذلك فان استحقاق الذم من لوازم القبيح وقد يكون قبيحا وان
لم يستحق فاعله الذم كما في فعل الصبيان والمجانين واعلم ان المعلومات تنقسم
نوع لا يدرك حده لجلايته وهو ما علمت نفاصيله ضرورة ولم يلتبس بغيره
ومنها ما يحتاج الى الحد لتميزه به وقد اختلف العلماء في اشياء هل لها حد ام لا ذكرناها
نقولنا **مسئلة** قال القاضي وابو رشيد **ولا يصح ان يحد الموجود لوضوحه**
لان كل حد لا يجعله بل اذا اطلق تبادر الفهم الى معناه على اكمل الوجوه والتمام فلا
يمكن حده لان اي شيء حد به فقولنا موجود اوضح منه والحد يقصد لفظ حتى
يكشف عن معنى لفظ خفي **وقال شاذ المشائخ بل يحد** فلك هو الصحيح
كما انه انما نعلم ضرورة الموجود على سبيل الجملة وهو ايضا الذي ليس بمعدوم وانما نعلم
ذلك على سبيل التفصيل وهو كونه ذاتا لها صفة الوجود زائدة عليها فحمدنا انما نعلم
ذلك على الوجه الذي قلنا وكما اطلق القاضي وابو رشيد بحثا لقان في وجوب تحديده
حينئذ **واصح ما يحد به** حسبما اقتضاه **هو المخصص بصفته** لكونه **عليها** يظهر
عندها الصفات والاحكام المقتضاه عن صفة الذات تلك الصفة هي
كونه موجودا وهذا الحد مبني على ان الذات زائدة على الذات كما نقوله انها ثمة
ولما كان الوجود شرطا في حصول الصفة المقتضاه عن صفة الذات والحكم فانها
الاتوى ان التحيز مقتضى عن الجوهرية وهي لا يحصل الا عند الوجود وكذلك الاحكام
المقتضاه عن صفة الذات وهي المماثلة والمخالفة وصحة كون الشيء معلوما وكذلك
المقتضاه عن المقتضاه وهي التحيز فاحكامها ثلثة احتمالة للاعراض وصحة ادراكه عليها
ومنعه عنه من ان يكون بحث هو **نعم** وقد حده ابو عبد الله في الليدو وهي
من المشائخ بحده وكرهه كلها مما يدخله فلا حاجة الى الاشتغال بذكرها **مسئلة**
قال الاكثر من اصحابنا **والمعدوم يحد** كالموجود وقال **الشتى** من الزيدية لا يصح

الورقة

ان **حد قلت واصح ما قيل فيه** ما ذكره ابو رشيد من انه **المعلوم الذي**
ليس بموجود وجه قول الشتى ان المعدوم ليس له كونه معدوما حال فيحتاج
الى تمييزه بها بخلاف الموجود ووجه قولنا ان الاكوان العلما مختلفون في المعدوم
هل هو شيء ام لا وهل هو معلوم ام لا ومع اختلافهم يجب تمييزه من كل ما يرتبط
بما يطابق عنده والذي يطابق مذهبنا ثمة هو ما ذكرنا وهو الصحيح فوجب
اعتماده واما قول ابي عبد الله انه هو ما على حاله يضاد صفة الوجود فقد يرد ذلك
على مذهبه ان للمعدوم ثبوتا كونه معدوما حالا وقد بينا فساده ذلك فما سبق واضح
ما قال اصحابنا **في حد المحدث انه الموجود بعد العدم** وهذا هو حد ابي القاسم
الشتى وقال القاضي هو ما للوجود به ابتداء او قبل هو ما كان بعد ان لم يكن وكلها
متقاربة **واصح ما قالوا في حد القديم انه الذي لا اول لوجوده** وقد اختلفت
العبارات في حده وكثرت وهذه اشهرها وقد مر الخلاف في صحة اطلاقه
على الله تعالى **واصح ما قيل في حد الباقي انما استمر له في الوجود وصار** قضاء عدم
وقيل بل هو واجب الوجود والاول هو الاوفق بالمعنى اللغوي لان الباقي في
اللغة ما جالت منه صفة الوجود واما الحادث فقد اختلفت العبارات في حده واصح
ما قيل فيه انه ما جد وتجلت صفة الوجود **واصح ما قيل في حد الجوهر الفرد انه**
المتحيز الذي لا يمكن تجزيه واصح ما قيل في حد الجهل انه اعتقاد الشيء على ما ليس
به وهذا احد قولي القاضي وقال ابو هاشم هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو وقال
ابو القاسم الشتى ما يضاد العلم مضادة الوجود **واصح ما قيل في حد العرض انهما**
كل موجود من لا يدخل احد هما في الاخر هذا اولى مما تخالفوا فيه لهم لا بد خل
احدهما في الاخر احتراز من الذات والصفة فانهما موجودان ولستا في غيرهما فلا
يقال للذات عرض الصفة ولا الصفة عرض الذات لان الصفة لا تعلم على انفرادها
واما تعلم الذات عليها فالصفة داخلة في الذات فلم يكونا عرضين وعند الشيعة
وابي القاسم من اصحابنا ان العرض ما لم يوجد وجود احد هما مع استمرار الاخر فالذات والصفة
عندهم عرضان ولكن يصح ان اهل اللغة لا يقولون ان الصفة مزيد واجد على
الذات فلا توصف بها انما يعرض الذات وانما يقولون بالمعاني الذاتين دون الصفتين
ولصفة والذات **مسئلة والقائم بنفسه** في لسان اكثر المتكلمين هو ما يصح

القائم بنفسه

حسنه الى المحل فصح ان يوصف به الحسن والباري تعالى وقال ابو القاسم
لا هو مما لا يحتاج في وجوده الى غيره وهو الله تعالى لا غير والصحيح ما ذكره
الشيوخ والحجه لنا على ابي القاسم انا نعلم ضرورة سميه اهل اللغه غيره
فاما نفسه فقولون قد صار الحداد قائم بنفسه اي لا يحتاج الى ما يسنده من دراج
او نحوه مسأله والصفه على صحابنا كل امر زايد على الذات مما يتين
بذات مقصور في العلم على الذات قوله مما ليس بذات يخرج المعاني لانها ليست
صفات عندنا وعند الاشعريه انها صفات وقد تقدم تحقيق من هذا وقوله
مقصور في العلم به على الذات اي من علم الذات امكنه العلم بتلك الصفه ولا
يحتاج في العلم به الى ذات اخرى بخلاف كونه عالما وقادرا فانك اذا علمت صدور الفعل
من الذات على وجه الاحكام علمت كونها قادره وان لم تعلم ذاتا اخرى كما سياتي والحكم كل امر زايد على الذات مما ليس بذات غير مقصور في
العلم به على الذات اذا لا يعلم الاسن غيرين او غير ومجرى مجرا العينين
مثال ما لا يعلم الا بين غيرين المماثله والمخالفه فانه لا يمكن ان يعقل ماهيه
المخالفه من الشين حتى يتصورهما وكذلك المماثله وهذا واضح ومثال ما لا يعلم
الا سن عين وما يجري مجراه صحه وجود الفعل في نفسه فان هذه الصحه يعقل بين
ذات الفعل وبين وجوده بخلاف صحه الفعل من القادر فانه لا يمكن تصور هذه الصحه
الفعل من الشخص حتى تصوره وتصور الفعل وهما غيران حقيقه فلم تعقل الخاتم
الا سن الذي بين وكذلك صعوبه التفكيك بين الحسن لا يمكن تصورهما الا بعد تصور
ذلك فاعلم ان الصفات تنقسم الى ذاتيه ومقتضاه ومعنويه وبالعاقل تكمل
منها حده سنذكره واما الاحكام فلا يصح ان تكون ذاتيه كما تقدم تحقيقه وصح
ان تكون مقتضاه كالمماثله والمخالفه فانهما مقتصران عن الذاتيه ويصح ان تكون
معنويه كصعوبه التفكيك فان الموجب لها التاليف شروط مقارنه الوطيد من الوجوه
كما تقدم تحقيقه وهل تكون بالفاعل مرجوحه واسطه لا اعلم حكما توجده الفاعل
مرجوحه واشطه واما الصفه ممنوعه كالوجود وكون الحي حيا او صفه الا صفات التي
تقتضي احلها سكون العين كالمس والصفه الذاتيه هي التي متى علم الموصوف علم عليها
اي امكن العلم وكنى به معلوما استمرا عن عين الا لكونه عليها كالحي هو ذته فانه لا يتصور في

حرف الميم

حرف الميم عن عنده من الذوات الا لكونه عليها ولا يعلم الا لكونه عليها موجودا
ومعدوما هذا مذهب الهاشميه فلا من في الذوات في العدم فانه ليس صفه
ذاته ولا مقتضاه ولا معنويه ولا يحصل الوجود من زايده ذاته على ذات الموجود بل
الوجود عنده هو ذات الموجود دون ما اثبت صفه بالفاعل كما نسبه على ما مضى تحقيقه
عنهم وابطال الامرين معا والصفه المقتضاه هي الموجبه حيث وحيث هكذا اذكرا اصحابنا
وعندي ان هذا الحد لا ينكشف به المحدود كما انه لهم منه والاولى عندي ان يقال هي
التي يجب للذات عند وجودها او بعده لاجل اختصاصها بصفه اخرى كالتحيز والمدركيه
وتستحيل معه والصفه المعنويه هي كل صفه اوجبها معنى كالعالميه والقادريه
كما مر تحقيقه واعلم ان الصفات تنقسم ايضا الى متعلقه وغير متعلقه فالمتعلقه
هي التي مسندة الى مجرد ثبوتها حكم من اختصت به وبين ذات اخرى وهي تسع
القادريه والعالميه والمريديه والكارهيه والمدركيه وكونه مشتهيا ونافرا وظانا
وما ظن فكل واحد من هذه يقتضي ما ذكرنا فالقادريه يقتضي صحه الفعل
من القادر وصحه الفعل هو حكم ثابت بين القادر وبين الفعل وعالم يقتضي صحه
احكام الفعل ومريد وكاره يقتضي صحه الحاد كلام نفسيا واخبارا واشتهى
ونافر يقتضي صحه الزياده والنقصان عن فاعلها شم وناظر يقتضي صحه وقوع
الاعتقاد علما وظان يقتضي رجحان احد المجوزين لاجل اماره وكل واحد من هذه
الاحكام فانه ثابت بين ما اختصت به الصفه وبين ذات اخرى فقس على ما ذكرناه
في صحه الفعل ولحاجته الى التطويل في التمثيل مسأله واختلف اصحابنا
في ماهيه الحروف الباطل فقال الكرخي ان الحرف الفعل الحسن الواقع من العالم
لنحسنه فلا يسمى فعلا غير المكلف حقا قال علم الهدى هذا في اصطلاح المتكلمين
واما في اصل اللغه فالحرف هو الذي ثبت ما اثبت لاجله حروفا ومنه قوله
تعالى عليها الف حرف اي ثبت ما قبل فيها من استحقاقها العقاب فسمي الفعل الحسن حقا
بشبهها بالمعنى اللغوي لانه لاجل حسنه كما ثبت الذي لسن سف وقال ابو القاسم
بل الحرف في اصطلاح العلماء ما صح قوله واداوه في الفعل نحو وجوب قضا الاداء والنكاح
فانه يجب قبول القول بوجوبهما ويجب اداوهما قال والباطل ضده اي ضد الحروف
لا يصح قوله ولا اداوه قلنا ما ذكرناه اشبه بالمعنى اللغوي فكان اولى وتسميه
اي تسمه الباطل صفا للحق فيه يجوز اذ قد يكون الباطل من جنس الحق نحو النفي والنفي

والشيطان فان الملك ان تمثل له واخذ هما حق وهو السجود لله والاخر باطل وليتا
ضد بل تمثل ملكين في الصورة واما اختلفا في الحكم والشيء لا يصح ان يضاد نفسه
لانه يستلزم كونه ثابتا منفيا او حقا باطلا وهو محال والباطل يستعمل في
المعدوم حقيقة لغة به يقال العالم قبل خلقه باطل اي معدوم وقد
يستعمل في العبث نحو ان نظلم رجلا اخر فقول هذا باطل فصح وصفه بانه
باطل تشبيها له بالمعدوم لانه من حيث انه لا وجه يقتضي حسن فعله فصار
تشبيها بالذي لم يفعل ويستعمل 2 وصف العقود الباطلة فقال هذا
عقد باطل اذ لم يقع على الوجه المشروع تشبيها له اي المعدوم لكونه
لم يوجب حقا ولا سقط ان كانه لم يقع ز ا ث ا وهذه الجملة لم سرح رياضة الافهام
في لطيف الكلام وكان الفراغ من نقله من مسودته صحوة يوم الربوع في العشرين
من سهر رجب الاصب سنة ١٣٣٣ ﻫ وهذا كلامه في المسودة على البداية

ثم شرح رياضة الافهام في لطيف الكلام

فالحمد لله على نعمه التوام واياديه الجسام فلعمري ان هذه النعمة من اجلها
واجسمها فسأله ان نوزعنا شكرها انعم علينا به من الحكمة ومن معقد نا
فيها حتى نكسبها لنا نوالها لما عنده فما ما وعنده شحنه وحسبنا قال
ونكر اثاثهم وان نلحقنا بالعلماء الراشدين والائمة المهديين وسلعنا ما تأمله
من صالح الاعمال ممهدا لي ذلك والقادر عليه ونفعنا اذا صرنا اليه
والصلاة على نبيه واله ومحبيه الاخيار وكان الفراغ من تاليف هذا السرح
المبارك عند انبساط الشمس يوم الجمعة ثامن سهر رجب الاصب سنة مائتي وثلاث عشرين
وعاد وما به في حضار المجوس وتحرفي مهاجرون للظالمين مجاهدون للكفرين
فسئل الله ان يجعلنا على ذلك من الصابرين ﷺ والحمد لله على كل حال
وصلواته على رسوله محمد واله خير آل

فكان الفراغ من رسمه نهار الاثنين ١٩ سهر رجب الاصب سنة تسع واربعين والف
ما فعل بوسم مولانا السيد المقام المكرم المعظم بدر الاسلام والمسلمين
والحموه من الآل المكرمين محمد ابن المولى الحسن على ناصر لدين الله اعاد الله
بركاته بحق محمد واله امين ودكان تحرير السوده حرسها الله على يد العبد
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين

حسبي الله ونعم الوكيل

هذه الابيات لمولانا عليه السلام قال هذه الابيات سار اخرها ان الجمعة الله الى
سرعنها الشيب بالعشر من جمادى الاخرة ١٣٣٢ وقربه المدح من خزاز

ان في باب اكرم الاكرمينا ، مدنبا خايفا بان اتينا
شاكيا باكيا مخافة ان نضل ، باجل مرجه الغداة الجمينا
فاتاه مستغفرا مستجيرا ، مستغيثا بعفوه مستعينا
خاشعا خاضعا ذليلا صلا ، مستقيما بجوده مستكينا
كف لاذ بحمى التلامه ممن ، قد يشي بانه حرم الامرحينا
من يتق حبه اتاه وبالعدل ، وضع فيه الوسول الامينا
وبحوض العلوم في الدين حتى ، عرف الخلق الهدى المستبينا
فبكتب وحوزه وشروح ، من قراها استفاد علما مكينا
قطع الليل والنهار بتحصيل ، المعاني لنرشد المهتدينا
وجد غالغا المرين الى الحق ، ومحق الظالمين الغبينا
غفران الفوز امانة بالسوق ، للمحرمين والمومنينا
وعدو للاله مسئول مرجو ، حمولنا والزلفين
والزلفى او سوقعد ، لمحق الشي بالاحسنين
بالطاف الحفيه ولي ، ورجي بارب علما وسنا
سرفع الله لها وقبلها انه سميع مجيب

شعر مولف الكتاب عليه السلام

هذا كتاب دامغ لجهالة الضلال في علم اللطيف جمعا
من خاض في ابوابه متاملا اضحى عن الزلل الخوف منيعا

نهاية المخطوطة